

حكم المحكمين الأجنبي ونفاذه في القانون القطري

:: دراسة مقارنة ::

دكتور / عزت محمد البحيري

المدرس بقسم القانون

بكلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية

جامعة قطر

تمهيد

لقد ازداد الاهتمام بالتحكيم في السنوات الأخيرة بشكل كبير ، الأمر الذي جعل من التحكيم الوسيلة الأولى لحل المنازعات ذات الطابع الاقتصادي حتى أنه يمكن القول بأنه أضحى الأداة التقليدية لتسوية منازعات التجارة الدولية بل والداخلية منها.

ولما كانت الدولة لا يمكنها ترك تقدير مصالح عامة كالقضاء بين الناس، وحسم منازعاتهم في أيدي أفراد عاديين ضماناً للعدالة العامة أو الرسمية، فلم تجعل التحكيم صالحاً لكل النزاعات بل حددت القوانين له مجالاً محدداً ، ولعل هذا يعد من أسرار نجاحه وانتشاره.

وساعد على ذلك تخلف المؤسسات القضائية في الدول المختلفة عن استيعاب المنازعات بين الأفراد وبالسرية التي تبقى للحق المتنازع عليه قيمته وأصبح الزمن في حد ذاته مضيعة للوقت ومهدداً للآمال؛ أي أن إهدار قيمة الزمن قد تسبب في المعاناة النفسية والمادية ، بالإضافة إلى رغبة الأفراد والشركات المتعاملين في التجارة الدولية بخاصة في الهروب من مشكلة تنازع القوانين واللجوء إلى وسيلة محايدة وسريعة ومرنة.

ولقد احتدم الخلاف في الفقه والقضاء حول الطبيعة القانونية للتحكيم فما بين أخذ بالطبيعة التعاقدية للتحكيم على أساس أنه نظام يقوم على إرادة الأطراف. وما بين مؤيد لطبيعته القضائية على أساس أن حكم المحكمين يلزم الأطراف بقوة تختلف عن مجرد القوة الملزمة للعقد، وأن عمل المحكم هو عمل قضائي.

وظهر رأي آخر يرى بالطبيعة المختلطة للتحكيم ، فلا هو اتفاق محض ولا قضاء محض وإنما هو نظام يمر في مراحل متعددة يلبس في كل منها لباساً خاصاً ويستخذ طابعاً مختلفاً ، فهو في أوله اتفاق وفي وسطه إجراء ، وفي آخره حكم.

وأرى أن التحكيم ذو طبيعة خاصة ومستقلة، ولكن هذه الطبيعة لا تأتي من فراغ ، وإنما من العقد والقضاء معاً، ومن غيرهما مما اختص به التحكيم من قواعد إجرائية وموضوعية كفلت له البقاء ، بل والتفوق على قضاء الدولة وخاصة على مستوى التجارة الدولية^(١). ولاشك أن هذه الاختلافات قد تركت أثرها في نظرة مختلف التشريعات إلى حكم المحكمين ونفاذه^(٢).

وقد ركزت في هذا البحث على نفاذ حكم المحكمين في إطار النظام القانوني القطري بالمقارنة بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة واختيار نفاذ حكم المحكمين ، هو لأن لحظة تنفيذ الحكم تمثل بالنسبة لنظام التحكيم لحظة الحقيقة truth The moment of فهي اللحظة التي تظهر بوضوح قيمة وأثر كل ما تم اتخاذه في عملية التحكيم بداية من الاتفاق عليه واختيار المحكمين ومكان التحكيم وإجراءاته ، وغير ذلك ..

وقد نظم المشرع القطري التحكيم في قانون المرافعات المدنية والتجارية (قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠م)^(٣) في الباب الثالث عشر (م ١٩٠-٢١٠).

وبينت (المواد ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩) أحكام بطلان حكم المحكمين ، كما بين الفصل الثالث من القانون المذكور في المادة ٣٨١ شروط تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية بدولة قطر. ولم يصدر المشرع القطري قانوناً مستقلاً للتحكيم، كما لم تنضم قطر إلى اتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها المعقودة عام ١٩٥٨، ولا إلى اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى المعقودة عام ١٩٦٥، ولكنها طرف في اتفاقيات إقليمية أهمها على النطاق الخليجي اتفاقية تنفيذ الأحكام والإجابات والإعلانات

(١) انظر في ذلك : عزت محمد البحيري ، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية ١٩٩٧ - ص ١٤-٣٨.

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٤.

(٣) نشر بالجريدة الرسمية ، العدد الثالث عشر ، السنة الثلاثون ، بتاريخ ١٢ من صفر ١٤١١هـ أول سبتمبر ١٩٩٠.

القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تعرضت لمسألة تنفيذ أحكام المحكمين في إطار الدول الأعضاء بها في الباب الأول (م ١-١٢ من الاتفاقية)^(١) وأشار إليها فيما بعد بالاتفاقية الخليجية لتنفيذ الأحكام.

وسأتناول في البداية المقصود بحكم المحكمين الأجنبي وفقاً للقانون القطري ، ثم نفاذ أحكام المحكمين الأجنبية في دولة قطر ، والشروط التي قررها القانون القطري في هذا الصدد ودراستها في ضوء الاتفاقيات الدولية والاتفاقية المعقودة بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد ، ثم أنهي البحث بخاتمة متضمنة عدة توصيات.



(١) تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل دولة قطر بموجب المرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٩٦م والصادر في ٢٤/٤/١٩٩٦، ونشر بالجريدة الرسمية ، العدد الرابع في ٢٠/٥/١٩٩٦.

المطلب الأول

المقصود بحكم المحكمين الأجنبى وفقاً للقانون القطري

أهمية تحديد وطنية أو أجنبية الحكم :

يتم تناول هذه المسألة تحت عنوان جنسية حكم التحكيم ، وهو استخدام من قبيل المجاز ، وقد شاع استخدامه^(١). والواقع أن التساؤل يكمن حول المعيار الذي على أساس توافره نعت الحكم بالصفة الوطنية أو الأجنبية ، ويتعداه إلى نسب الحكم لدولة معينة في بعض الحالات لأن الدولة لا يمكنها، دائماً القيام بتحديد انتماء الحكم لدولة ما وكل ما تملكه إزاءه هو تحديد صفة الحكم وطنية كانت أم أجنبية.

ولقد اهتم الفقهاء كثيراً بهذه المسألة نظراً لما يترتب على التفرقة بين وطنية الحكم وأجنبيته من نتائج هامة. ويرى الفقه الغالب أنه يجب التفرقة في هذا الشأن بين التحكيم وحكم التحكيم. فالمقصود بجنسية التحكيم هو تحديد النظام القانوني الذي يجري التحكيم في إطاره ، أما تحديد صفة لحكم التحكيم فالغرض منه معرفة نوع المعاملة التي يلقاها الحكم بعد صدوره وخاصة في مجال الاعتراف والتنفيذ^(٢).

ويترتب على التفرقة بين التحكيم الوطني والتحكيم الأجنبي أهمية كبيرة تتضح باختصار مما يلي^(٣):

أولاً : القانون الواجب التطبيق: فالتحكيم الوطني يستتبع تطبيق القانون الوطني في حين أن التحكيم الأجنبي يثير احتمال خضوعه لأحكام قوانين أجنبية.

ثانياً : تحديد المحكمة المعاونة للتحكيم: فالدول تختلف فيما بينها فيما تفسحه من دور للقضاء في التحكيم، فقد أعطى قانون المرافعات القطري

(١) عصام الدين القصبى، النفاذ الدولي لأحكام التحكيم، ١٩٩٣ ، دار النهضة العربية - القاهرة - ص ٢٥ وانظر أيضاً :

M.R. Sammartano , L' arbitrato internazionale, 1989, Padova, P.59.

(٢) انظر في ذلك : إبراهيم أحمد إبراهيم ، التحكيم الدولي الخاص ، ١٩٩٧ ، ص ٦٠

(٣) انظر: إبراهيم أحمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٤٢ وما بعدها ، وانظر عزت البحيري ، المرجع السابق ص ٤٧ وما بعدها.

للمحكمة المختصة أصلاً بالنزاع سلطات عديدة أثناء إجراءات التحكيم ونظر بطلان حكم التحكيم (المواد ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القطري).

ثالثاً : وتبدو أهمية معرفة انتماء الحكم لدولة معينة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل خاصة في مجال الاعتراف والتنفيذ ، وهو وضع معمول به في كثير من التشريعات ، ومنها التشريع القطري فقد قررت المادة (٣٧٩) مرافعات - قطري أن : "الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها في قطر بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر القطرية فيه".

رابعاً : كما تبرز أهمية التمييز بين التحكيمات الوطنية وغير الوطنية بخصوص تحديد اختصاص المحاكم الوطنية بنظر طلب الأمر بتنفيذ الحكم أو استئنافية أو طرق الطعن الأخرى التي تقررها بعض التشريعات بخصوص حكم التحكيم. فوفقاً للقانون القطري يجوز استئناف أحكام التحكيم الصادرة في قطر والطعن فيها بالتماس إعادة النظر بالإضافة إلى طلب بطلانها. (المواد ٢٠٥ - ٢٠٩ مرافعات قطر). بينما لا تجيز تشريعات أخرى استئناف حكم المحكمين أو طلب التماس إعادة النظر فيه كما سيأتي.

خامساً : وتبدو أيضاً أهمية معرفة هوية الحكم لتحديد مدى خضوعه للمعاهدات الدولية المبرمة في مجال التحكيم، والتي تحدد معياراً محدداً لإعمال القواعد الاتفاقية.

سادساً : كما تظهر أهمية تحديد صفة التحكيم فيما يتعلق بإعمال فكرة النظام العام public order في مجال التحكيم وخصوصاً عندما يتعارض تنفيذ حكم المحكمين مع النظام العام في الدولة المطلوب فيها التنفيذ ، فالدولة تمارس نوعاً من المرونة في إعمال هذا الدفع المهم فيما يتعلق بالتحكيم غير الوطني؛ وتبدو لهذه التفرقة أهمية عملية حيث إن الدول التي لديها قوانين تحكيم متطورة تعترف بحرية أكثر في مجال التحكيم الدولي مما

تسمح به في التحكيم الداخلي، والسبب في ذلك كما يراه البعض ^(١) أن التحكيم الداخلي تجري عادة بين مواطنين أو مقيمين في الدولة نفسها وبواسطة إجراءات وطنية وبرقابة المحاكم الوطنية ومن الطبيعي أن ترغب الدولة أو حتى تحتاج إلى ممارسة رقابة أشد على هذه التحكيم الداخلية. بخلاف التحكيم الدولية التي يمكن أن تجري على إقليم الدولة لاعتبارات جغرافية فقط.

إذن يتضح أن غالبية الدولة تتجه إلى التفرقة في المعاملة بين أحكام المحكمين الوطنية وأحكام المحكمين الأجنبية متمثلاً في الاعتراف بالحكم أو شروط وإجراءات التنفيذ وطرق الطعن. ومن هذه التشريعات التشريع القطري، ولكن ما هو المعيار الذي اتبعه المشرع القطري في التفرقة بين أحكام التحكيم الوطنية وتلك الأجنبية؟

اعتماد المشرع القطري للمعيار الجغرافي لتحديد جنسية حكم التحكيم فيما يتعلق بنفاذه :

من الملاحظ أن أغلب التشريعات لم تتعرض صراحة لمسألة متى يعد حكم التحكيم وطنياً أم أجنبياً ^(٢) ، وبالنسبة للقانون القطري فقد قررت المادة (٣٨١) مرافعات قطري أنه: "تسري أحكام المادتين السابقتين (والتي تتضمن شروط تنفيذ أحكام القضاء الأجنبية) على أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي" وبناء على ذلك فإن المشرع القطري قد أخذ ضمناً بالمعيار الجغرافي (أي مكان صدور حكم التحكيم) في تحديد جنسية حكم المحكمين ، أي أن حكم المحكمين يأخذ جنسية المكان الذي صدر فيه.

(١) Alan Redfern , Martin Hunter, Law and practice in international commercial arbitration , second edition, 1991, p.14

(٢) انظر :

Roberto Marengo, profili dell arbitratore commerciale internazionale , Rivista dell arbitratore, anno III, no 4/1993, p.602.

ويحل البعوض هذا المعيار بأن الحكم يحمل اسم سلطة الدولة التي صدر فيها أو أن المحكمين يتولون القضاء عن طريق التفويض الذي يصدر لهم من السيادة الإقليمية^(١)، وبالتالي فلا أهمية لجنسية الخصوم أو لمواطنهم ، وفي حالة تعدد الدول التي يعقد فيها التحكيم فيتم ترجيح الاعتداد بالدولة التي انعقدت فيها هيئة التحكيم بصفة رئيسية ، وعلى وجه الخصوص البلد الذي أصدروا فيه حكمهم. ويستند هذا المعيار إلى النظرية الإقليمية وهي التي تتركز إلى مكان إجراء معين (وهو مكان صدور حكم التحكيم) لنسبه إلى هذا المكان وتهدف إلى معرفة النظام القانوني الذي يجب أن يخضع له التحكيم وصولاً إلى ضابط الإسناد الذي يمنح التحكيم جنسيته.

ورغم أن الدولة تقرر وفقاً لهذا المعيار ما إذا كان الحكم وطنياً أم أجنبياً حسب مكان صدوره ، إلا أن تحديد جنسية معينة للحكم (فرنسي ، إيطالي ، مصري) يبدو ضرورياً في أحيان كثيرة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل أو لإعمال أحكام اتفاقية ما.

وقد انتقد المعيار الجغرافي - رغم أهميته - حيث نص عليه البعض^(٢) أنه لا يكفي وحده كمعيار لتحديد جنسية حكم التحكيم، وأنه كثيراً ما يكون مكان صدور الحكم مكاناً هامشياً بالنسبة لإجراءات التحكيم في جملتها. فمكان صدور الحكم لا يحتل بالضرورة الأهمية القصوى في عملية التحكيم، فقد يكون مجرد صدفة ، حيث يمكن أن يجتمع المحكمون في مكان ما لمجرد برهة من الوقت للنطق بالحكم وتوقيعه. ولعل أهم ما يمكن توجيهه إلى هذا المعيار من نقد - من وجهة نظري^(٣) - أنه يفترض التماثل بين الأحكام القضائية التي تصدر عن السلطة القضائية في

(١) انظر: عز الدين عبدالله ، تنازع القوانين في مسائل التحكيم الدولي في مواد القانون الخاص، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٦٩ ، العدد ٣٧١ ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٤.

(٢) M.R. Sammartano, op. cit. p.87

أبوزيد رضوان ، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي ، ١٩٨١ ، دار الفكر العربي ، ص ٦١. عصام الدين القصبي ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٣) انظر في ذلك : عزت محمد البحيري، مرجع سابق ، ص ٥٨.

الدولة، وأحكام المحكمين التي تصدر من قضاء خاص ، أو بمعنى آخر عن طريق قياس أحكام المحكمين على أحكام القضاء فيما يتعلق بجنسية الحكم ، ولكنه قياس مع الفارق ، حيث إن صدور حكم قضائي في دولة ما إنما يعني بالضرورة أن هذا الحكم قد صدر من قاضي وطني ووفقاً للقواعد الوطنية المرعية فيها، ويكون ذلك ارتباطاً قانونياً بين الحكم القضائي وبين الدولة التي صدر فيها. فالطابع الإقليمي المحض والذي يتعلق بسيادة الدولة والتي من مظاهرها ممارسة الوظيفة القضائية على إقليمها هو الذي يبرر هذا الربط. فمحل صدور الحكم القضائي ليس هو المقصود في حد ذاته لتحديد جنسيته، ولكنه يمثل معياراً كاشفاً عن صدوره وفقاً للقواعد المرعية في الدولة التي صدر فيها. ولكن هذا ليس هو الحال في أحكام المحكمين، فصدور حكم المحكمين في دولة ما لا يعني ارتباطاً بين هذا الحكم والنظام القانوني الإجرائي المطبق في هذه الدولة^(١).

وقد ظهر معيار آخر لتحديد جنسية حكم المحكمين يقوم على أساس إسباغ جنسية الدولة التي طبق قانونها الإجرائي على التحكيم ، وسمي بالمعيار الإجرائي *The procedural criterion*^(٢)، وبناء على هذا المعيار قد يصدر حكم المحكمين في الخارج ، ومع ذلك يعد وطنياً إذا تم وفقاً للقانون الوطني، وقد يجري التحكيم داخل إقليم الدولة ، ومع ذلك يعد أجنبياً لخضوعه إجرائياً لقانون دولة أخرى.

وقد لاقى هذا المعيار قبولاً في الفقه والقضاء^(٣)، ورغم ذلك فهناك اتجاه عام في التشريعات الوطنية (ومنها القطري والمصري) والاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال التحكيم لتفضيل معيار مكان صدور الحكم، فاتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها المعقودة عام ١٩٥٨ وهي أهم اتفاقية دولية في

(١) فوقاً للمادة ١٩٨ مرافعات - قطري يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدتين بإجراءات المرافعات المنصوص عليها في هذا القانون ، عدا ما نص عليه في باب التحكيم

(٢) في عرض ذلك المعيار ، راجع:

M.R. Sammartano, op. cit.p.88 ,89.

(٣) راجع عزت محمد البحيري، مرجع سابق ، ص ٦٣ وما بعدها.

مجال التحكيم الدولي وتنفيذ أحكام المحكمين تأخذ بهذا المعيار، فقد نصت في مادتها الأولى على أن: «تطبق الاتفاقية الحالية للاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الصادرة في إقليم دولة غير التي يطلب إليها الاعتراف وتنفيذ هذه الأحكام على إقليمها...». وأخذت به أيضاً الاتفاقية الخليجية لتنفيذ الأحكام (م ١ ، م ٣).

ولعل ما يضاف إلى رصيد هذا المعيار بالإضافة لوضوحه وسهولة الوصول إليه أنه غالباً ما يعكس ارتباطاً ما بين الحكم والدولة التي صدر فيها لأن المحكمين لا يجلسون للحكم عادة إلا في دولة تربطها بالنزاع موضوع التحكيم رابطة معينة^(١). فهو بالفعل يعد مؤشراً على وطنية أو أجنبية حكم المحكمين، ويبدو من الملائم إجراء تفرقة في هذا الشأن^(٢) بين فرضين:

الأول : إذا كان مكان التحكيم قد تم تحديده في مشارطة التحكيم أو باتفاق الخصوم ، فإنه بالإمكان استخلاص اتجاه نية الأطراف إلى اختيار قانون محل التحكيم لحكم موضوع النزاع ، أو اختيار قواعد مركز أو هيئة تحكيم تقع على إقليم الدولة ، ففي هذه الحالة يأخذ اختيار محل التحكيم أهميته القانونية مما يجعله مؤشراً هاماً في إسباغ الصفة الأجنبية أو الدولية للتحكيم. وقد جاء عجز المادة (١٩٨) مرافعات قطري على النحو التالي: « وإذا تم الاتفاق على التحكيم في قطر كانت قوانين دولة قطر هي الواجبة التطبيق على عناصر المنازعة ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك ».

أما الفرض الثاني: فهو إذا جاء اختيار مكان التحكيم عن طريق الصدفة ولم يكن محدداً سلفاً في العقد أو في اتفاق التحكيم فلا يتمتع مكان التحكيم بالأهمية المذكورة، ولا يكفي كمعيار لتحديد جنسية حكم المحكمين.

(١) إبراهيم أحمد إبراهيم، تنفيذ أحكام التحكيم ، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد ٣٧، سنة ١٩٨١، ص ٥، ٦. فؤاد رياض وسامية راشد ، أصول تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠، ص ٣٥٢.

(٢) أبوزيد رضوان ، مرجع سابق ، ص ٦١ ، ٦٢.

وبناء على ذلك ، نرى اتفاق المشرع القطري مع اتفاقية نيويورك فيما يتعلق
بمعيار جنسية حكم المحكمين ، بل وضمان مرونة أكبر في حالة انضمام قطر لهذه
الاتفاقية ، حيث تقرر الأخيرة إمكانية اعتبار الحكم أجنياً رغم صدوره في قطر ،
وذلك بنص الاتفاقية في مادتها الأولى أن الأحكام الأجنبية هي تلك الأحكام الصادرة
في دولة غير التي يراد الاعتراف بالحكم وتنفيذه فيها ، وبالإضافة إلى ذلك تسري
الاتفاقية أيضاً على أحكام المحكمين التي لا تعتبر وطنية في الدولة المطلوب إليها
الاعتراف أو تنفيذ هذه الأحكام ، وبالتالي ترك الفرصة لتقدير العناصر الوطنية
والأجنبية في عملية التحكيم.



المطلب الثاني

نطاق أحكام المحكمين الأجنبية في القانون القطري

سبق القول أنه - حسب علمنا - لم تنضم قطر إلى اتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها لعام ١٩٥٨ والتي انضمت إليها أغلب دول العالم. والسبب في التركيز على ذلك أنه في حالة انضمام قطر إلى هذه الاتفاقية فإن أحكامها ستكون لها الأولوية في التطبيق على الأحكام الواردة بشأن تنفيذ أحكام المحكمين غير الوطنية في قانون المرافعات القطري (١)، وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٨٣ مرافعات - قطري والذي يقرر أن:

" العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة (والخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية وأحكام المحكمين الأجنبية) لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة والتي تعقد بين دولة قطر وبين غيرها من الدول في هذا الشأن".

وهذا يعني علواً أحكام الاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها قطر على أحكام القانون الداخلي وهو لا ينسحب على ما سبق وانضمت إليه قطر قبل العمل بهذا القانون (٢) بل إلى كل الاتفاقيات التي تنضم إليها قطر مستقبلاً.

وعلى هذا فإن هذا الوضع لا يبدو إلا في نطاق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات المعقودة داخل إطار الدول العربية وهي اتفاقية جامعة الدول العربية لعام ١٩٥٢ لتنفيذ الأحكام بالإضافة إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام بين دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) في العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية في مجال التحكيم . راجع : عزت محمد البحيري، مرجع سابق ، ص ١٧١ وما بعدها..

(٢) تم دخول هذا القانون (قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠م) حيز النفاذ اعتباراً من ١٥/١٠/١٩٩٠م

واتفاقية جامعة الدول العربية أجازت لمحاكم الدول المطلوب فيها التنفيذ أن ترفض هذا التنفيذ إذا توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية وهي عدم قابلية موضوع النزاع الصادر فيه حكم التحكيم للتسوية بطريق التحكيم أو عدم صحة شرط أو اتفاق التحكيم أو عدم اختصاص المحكمين طبقاً لشرط التحكيم أو طبقاً للقانون الذي صدر حكم التحكيم على أساسه، أو عدم صحة إعلان الخصوم أو مخالفة النظام العام في الدولة المطلوب فيها التنفيذ^(١). كما قررت الاتفاقية الخليجية حالات لرفض تنفيذ حكم المحكمين سيأتي التعرض لها في موضعها لاحقاً.

وتعد المواد ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ من قانون المرافعات القطري هي النصوص القانونية المحددة للنظام القانوني لمعاملة المحكمين الأجانب التي تنتمي إلى دول لا ترتبط معها قطر بمعاهدات خاصة بالتنفيذ. ويمكن عرض ذلك من خلال فرعين:

الأول : اعتماد القانون القطري لنظام الأمر بالتنفيذ في معاملة الأحكام الأجنبية.

الثاني : الشروط التي قررها القانون القطري لتنفيذ أحكام المحكمين الأجانب.

(١) انظر في ذلك: عز الدين عبدالله، اتفاقية جامعة الدول العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٣٥٦ أبريل

سنة ١٩٧٤ ص ٢٣٣ وما بعدها..

الفرع الأول

اعتماد القانون القطري لنظام الأمر بالتنفيذ

في معاملة أحكام المحكمين الأجنبية

لما كان الحكم الأجنبي يصدر باسم دولة أجنبية في حالة الحكم القضائي، وصدور حكم المحكمين الأجنبي عن قضاء خاص يتمثل في محكمين يجلسون في الخارج ؛ فقد أجمعت الدول على عدم السماح بتنفيذ الحكم الأجنبي مباشرة داخل إقليم الدولة ، وإنما تتطلب لإمكان إجراء التنفيذ قيام من صدر الحكم لصالحه بالالتجاء إلى القضاء الوطني^(١)

وإذا قارنا بين النظم القانونية في مختلف الدول أمكننا أن نستخلص وجود نظامين رئيسيين للوصول إلى تنفيذ الحكم الأجنبي. النظام الأول ويعرف باسم نظام الدعوى الجديد The New action. والنظام الثاني (وهو الغالب) يعرف باسم نظام الأمر بالتنفيذ exaquateur^(٢).

وبخصوص حكم المحكمين فبالإضافة إلى هذين النظامين فهناك نظام يقرر إدماج حكم التحكيم في حكم قضائي حتى يمكن تنفيذه ويشتهر في الأنظمة التي تغلب الطابع القضائي للتحكيم وأهمها الدول الناطقة باللغة الأسبانية والبرتغالية ودول أمريكا اللاتينية الجنوبية^(٣).

وهناك نظام عرف في إيطاليا ينفذ حكم المحكمين كعقد ويسمى باسم التحكيم غير الرسمي arbitrato irrituale أو التحكيم الحر ، أو التحكيم العقدي،

(١) بل أن أحكام المحكمين الوطنية تخضع لرقابة القضاء الوطني، باعتبار أن المحكمين لا يمثلون سلطة عامة وإنما هم بمنزلة قضاء خاص. انظر في ذلك: آمال الغرابري « دور قضاء الدولة في تحقيق فاعلية التحكيم ، منشأة المعارف بالاسكندرية (بدون ذكر سنة نشر) ص ١١٥ ..

(٢) انظر : عبد الحميد الأحديب « التحكيم الدولي ، الجزء الثالث ، مطبعة نوفل (بيروت - دمشق) بدون سنة نشر ، ص ٣٧٦ وما بعدها.

(٣) انظر : عبد الحميد الأحديب ، التحكيم الدولي ، الجزء الثالث ، مطبعة نوفل (بيروت - دمشق) بدون سنة نشر ، ص ٣٧٦ وما بعدها.

وتقتصر مهمة المحكم فيه على تفسير إرادة الطرفين وفقاً لما ورد في العقد ،
ووظيفة قاضي التنفيذ هي المصادقة على العقد الذي يحسم العلاقة بين الطرفين كما
هي واردة في حكم المحكمين. وتتميز الرقابة في هذه الحالة بالشكلية وعدم
التعرض لأساس النزاع.

وأما عن نظام الدعوى الجديدة والذي عرف في إنجلترا فمؤداه أنه يجب على
من صدر الحكم لصالحه أن يقوم برفع دعوى جديدة أمام القاضي الوطني في الدولة
المطلوب فيها التنفيذ التي تأخذ بهذا النظام. والفهم الأولي لهذا النظام هو إهدار كل
قيمة للحكم ولكن التطورات التي لحقت به أدت إلى التخفيف من غلوائه من مجرد
اعتبار الحكم دليلاً يقبل إثبات العكس في الدعوى إلى جعله دليلاً حاسماً الأمر الذي
أدى إلى مرونة كبيرة وتيسيراً للتنفيذ^(١).

أما النظام الذي أخذ به القانون القطري وهو نظام الأمر بالتنفيذ فهو النظام
الأشهر والأكثر قبولاً والذي أخذت به دول النظام القانوني اللاتيني وعلى رأسها
فرنسا وإيطاليا ومصر ومعظم الدول العربية ، وبعض دول النظام الأنجلو أمريكي.
ومقتضى هذا النظام أن يقوم طالب التنفيذ باللجوء إلى السلطة القضائية
المختصة (قاضي التنفيذ بالمحكمة المدنية الكبرى في قطر م ٣٧٩ مرافعات قطري)
في الدولة المطلوب فيها تنفيذ الحكم للحصول على "أمر تنفيذ" للحكم الأجنبي.
وعندئذ يتحقق القاضي الوطني من جملة شروط يجب توافرها لكي يأمر بالتنفيذ.
وهذا ما قرره القانون القطري في صدر المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات بأنه: "لا
يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي: (المادة) وذكر بعدها عدة شروط
متطلبية لتنفيذ الأحكام الأجنبية قضائية كانت أم تحكيمية.
إن القاضي الوطني عندما يتحقق من توافر هذه الشروط فإن ذلك يتحقق وفقاً
لأحد أسلوبين :

(١) حدث لهذا النظام تطور كبير في إنجلترا بصدور قانون التحكيم الذي صدر في ١٩٧٩ في تفاصيل ذلك

انظر:

Clive M. Schmitthoff, The united Kingdom arbitration act 1979, Yearbook of
commercial arbitration, vol 1, 1980 P.233...

الأول : أسلوب الرقابة System de control الثاني : أسلوب المراجعة System de revision

ففي أسلوب الرقابة يقوم القاضي الوطني بمراقبة الحكم الأجنبي عن طريق التحقق من توافر شروط معينة وهي شروط خارجية لا تمتد إلى التصدي لموضوع النزاع ومراقبة تطبيق القانون عليه، وذلك حتى يمكنه قانوناً إصدار الأمر بالتنفيذ. ويأتي القانون القطري في إطار هذا النظام أي بأسلوب الرقابة لأن الشروط الواردة في قانون المرافعات القطري لتنفيذ الأحكام الأجنبية (كما سيأتي تفصيله) لا تنطوي على تصدى لموضوع النزاع من جديد ، وإنما التحقق من عدة شروط وهي: عدم اختصاص المحاكم القطرية بالفصل في المنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، واختصاص المحاكم الأجنبية التي أصدرت الحكم. وصحة تمثيل الخصوم في الدعوى، وتكليفهم بالحضور، ونهائية الحكم، وعدم مخالفته للنظام العام في قطر. وذلك بالإضافة إلى شروط المعاملة بالمثل.^(١)

وبالتالي فلا يأخذ القانون القطري بأسلوب المراجعة والذي من شأنه مراجعة القاضي الوطني للحكم الأجنبي فيما يتعلق بتطبيق الأخير للقاعدة القانونية تطبيقاً سليماً حتى يمكن الأمر بتنفيذه ، والذي ينطوي على إهدار للحكم الأجنبي وبشابه نظام الدعوى الجديدة. وقد قررت الاتفاقية الخليجية لتنفيذ الأحكام صراحة عدم جواز تعرض الجهة القضائية المختصة لدى الدولة المطلوب إليها تنفيذ الحكم لفحص موضوع النزاع (م ٧ من الاتفاقية).

وحسناً فعل المشرع القطري باعتماد نظام الأمر بالتنفيذ بأسلوب الرقابة، حيث إن نظام الأمر بالتنفيذ يعد أحد نقاط التماس بين القانون الداخلي والقانون الدولي، ويعد ترجمة صادقة لضرورة الموائمة بين الطابع الوطني والطابع الدولي في مسألة مثل تنفيذ الأحكام الأجنبية، فلا غرو أن تحافظ الدولة على مصالحها وسيادتها

(١) ووفقاً لأحكام اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ فإن المحكمة المطلوب إليها التنفيذ لا يجوز لها مراجعة الحكم . وأن حالات رفض التنفيذ الواردة فيها تؤكد ذلك في تفاصيل وأحكام قضائية في دول عديدة؛ انظر : عزت محمد البحيري ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ ومابعدها.

فمازلنا نعيش في مجتمع دول ذات سيادة ، ونري الدولة أن الشروط التي تضعها هي لازمة وضرورية للسماح بتنفيذ الأحكام الأجنبية. وفي المقابل فإن الدولة تجد نفسها مضطرة إلى مراعاة اعتبارات المعاملات الدولية، وما يمليه ذلك من أن لا تكون هذه الشروط والقيود عائقاً دون تنفيذ هذه الأحكام ، بل بمنزلة خط دفاع يحمي مصالح الدولة وكيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بها. ولعل هذا هو سمة كل الروابط التي تنطوي على عنصر أجنبي إذ يثار دائماً كيفية الوصول إلى الموائمة بين الطابع الوطني والطابع الدولي من قبل السلطات الوطنية في أية دولة.

الفرع الثاني

الشروط التي قررها القانون القطري

لتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية

وردت النصوص القانونية المنظمة لتنفيذ الأحكام الأجنبية وهي المواد ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١ من قانون المرافعات القطري محددة الإطار القانوني لتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية بدولة قطر. فبعد أن حددت المادتين ٣٧٩ ، ٣٨٠ الشروط الخاصة بتنفيذ أحكام القضاء الأجنبي جاءت المادة ٣٨١ بنصها على أنه: "وتسري أحكام المادتين السابقتين على أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي، ويجب أن يكون الحكم الصادر في مسألة يجوز فيها التحكيم طبقاً لقوانين دولة قطر"^(١) ووفقاً لهذه النصوص سأتناول شروط تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية وفقاً للقانون القطري، وذلك بإيجاز يقتضيه هذا البحث.

الشرط الأول : المعاملة بالمثل Rociiprocity

مقتضى هذا الشرط أن القاضي الوطني لا يقبل تنفيذ الحكم الأجنبي إلا إذا كان القاضي الذي أصدر هذا الحكم يقبل تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية وبنفس القدر، وفي نفس الحدود^(٢) مع ملاحظة أن هذا المبدأ لا يغطي الإجراء الذي يتم به منح الحكم الأجنبي قوة التنفيذ ولا الجهة المختصة بإصداره، فإذا أجاز قانون البلد الأجنبي تنفيذ الحكم الوطني دون تطلب إجراء معين فلا يعني ذلك جواز تنفيذ الحكم الأجنبي المنتمي لهذه الدولة بنفس الطريقة.

(١) وسيأتي مناقشة الاتجاه نحو تشبيه أحكام المحكمين الأجنبية بالأحكام القضائية الأجنبية فيما بعد.

(٢) في تفاصيل ذلك راجع:

M. J. Russell. Fluctuations in reciprocity, Int. and comp. Law quarterly . 1952, vol I, P.182

وقد تبني القانون القطري مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ الأحكام شأنه في ذلك شأن أغلب القوانين. فقد قررت المادة ٣٧٩ مرافعات قطري أن:

«الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها في قطر بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر القطرية فيه».

ورغم أهمية مبدأ المعاملة بالمثل واعتباره أساساً للتعاهد الدولي ، وحامياً لمصالح الدولة ومحققاً للعدالة بين الدول بعضها البعض، فقد تعرض لانتقادات من الفقه المقارن، ويمكن إيجازها فيمايلي:

أولاً : أنه قد يصعب في بعض الأحيان التحقق من توافر التبادل من الناحية العملية، فليس بوسع القاضي الوطني البحث في قضاء وتشريعات كل الدول للتأكد من سماحها بتنفيذ أحكام دولته.

ثانياً : أن تطبيق هذا الشرط من قبل محاكم الدولة ليس دائماً في مصلحة هذه الدولة فإذا حصل قطري على حكم لصالحه ضد أحد الفرنسيين من محكمة فرنسية، وأراد أن ينفذ على أموال وموجودات الفرنسي الموجودة بقطر، فإن القاضي القطري سيرفض تنفيذ الحكم الفرنسي إذا لم تكن فرنسا تنفذ الأحكام القطرية فيها.

ثالثاً: أن شرط التبادل لا يكفل للدولة أن تكون الأحكام القابلة للتنفيذ على أراضيها سليمة وجديرة بالتنفيذ ، فليس مجرد اعتراف الدول الأخرى بأحكام الدولة، مبرراً لاعتراف الدولة بأحكام هذه الدول.

رابعاً : كما أن الدولة قد تلجأ إلى استخدام هذا المبدأ للتحايل ، وقد حدث ذلك ما بين ألمانيا والولايات المتحدة. فبعد زلزال وحريق سان فرانسيسكو سنة ١٩٠٦ رفع الأفراد دعاوى تعويض ضد شركات التأمين وطالبوا بتنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم في ألمانيا (حيث كانت توجد أموال شركات التأمين) ولكن القانون الألماني يشترط التبادل بشأن تنفيذ الأحكام ، وحينئذ سارع مشرع ولاية كاليفورنيا بالنص على مبدأ التبادل لدفع القضاء

الألماني إلى تنفيذ الأحكام الأمريكية ، ولم تخدع هذه الحيلة القضاء الألماني ورفض الأمر بالتنفيذ^(١).

ورغم هذه الانتقادات فمزال مبدأ المعاملة بالمثل هو أحد دعائم العلاقات بين الدول ومازال معمولاً به في نطاق تنفيذ الأحكام الأجنبية، وهو شرط مضطرد خصوصاً في الدول التي تعامل أحكام المحكمين الأجنبية معاملة مماثلة للأحكام القضائية الأجنبية.

الشرط الثاني : عدم اختصاص المحاكم القطرية وحدها بالنزاع الصادر فيه حكم المحكمين ، واختصاص محكمة التحكيم.

وينبع هذا الشرط من الرغبة في حماية المصلحة العامة باعتبار أن أداء العدالة هو أحد وظائف الدولة ، "وأنه ليس للفرد أن يمتنع عن تحريك السلطة القضائية ويحرك بدلاً منها سلطة قضائية في دولة أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في دولة أجنبية"^(٢).

ويطابق هذا الشرط نص المادة (٢٩٨) مرافعات - مصري، ومؤداه أنه يتعين على القاضي الوطني، وقبل أن يصدر الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي أن يراجع حالات الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية ، فإذا اتضح أن النزاع الصادر فيه الحكم يدخل فيها؛ رفض الأمر بالتنفيذ. ولما كان ذلك من شأنه رفض تنفيذ معظم - إن لم يكن كل - أحكام المحكمين الأجنبية^(٣) لأن حالات الاختصاص المقررة للمحاكم كثيرة، فقد لجأ الفقه إلى التفرقة بين نوعين من الاختصاص:

(١) إبراهيم أحمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٣٠٨ وما بعدها.

(٢) عز الدين عبدالله، القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني، ١٩٧٧، فقرة ١٩٧، ص ٧٤، مشار إليه في :

إبراهيم أحمد إبراهيم، للتحكيم الدولي الخاص، ١٩٩٧ ص ٣٠٩ هامش (٢).

(٣) انظر A.y.V.Den Berg, P.12.

الأول : هي الحالات التي يكون فيها اختصاص محاكم الدولة قاصراً أو مانعاً، مثل النزاع الذي يتعلق بعقار موجود بإقليم الدولة، أو بالتعويض عن واقعة حدثت على إقليم الدولة وغير ذلك من الحالات التي يكون فيها الاختصاص مقصوراً على محاكم الدولة. وقد واجهت الاتفاقية الخليجية لتنفيذ الأحكام (م ٤ ، ، ٦) هذه المسألة بنصها على حالات تعتبر فيها محاكم الدولة التي صدر فيها الحكم مختصة ومنها وقوع موطن المدعى عليه أو محل إقامته بهذه الدولة ، أو كان الفعل المستوجب للمسئولية قد وقع فيها، أو كان الالتزام التعاقدي نفذ أو كان واجب تنفيذه فيها.

الثاني : هي الحالات التي يكون فيها اختصاص محاكم الدولة مشتركاً مع غيرها من الدول كعقد أبرم في قطر، وتم تنفيذه في دولة أخرى، فكما أن الاختصاص ثابت للمحاكم القطرية فهو أيضاً ثابت لمحاكم الدولة الأخرى.

وبديهي أن القاضي الوطني سيرفض التنفيذ إذا كان اختصاص المحاكم القطرية يدخل في إطار النوع الأول من الاختصاص.

وهناك رأي آخر يأخذ بفكرة قوة النفاذ فيما يتعلق باختصاص محاكم الدولة ويترتب على ذلك أنه يمتنع على القاضي الوطني تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية متى كانت صادرة في نزاع تختص به محاكمة بناء على ارتباطه بها ارتباطاً وثيقاً.

ورغم هذه المجهودات الفقهية إلا أن هذا الشرط يبقى شرطاً خطيراً وربما عقبة أساسية أمام تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، وهنا تبدو الصعوبة ناجمة عن أمرين :

الأول : عدم وجود حالات اختصاص دولي مقررة لمحاكم الدولة.

الثاني : وضع شروط واحدة لتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية والأحكام القضائية الأجنبية، ولو خص المشرع القطري تنفيذ الأولى بأحكام خاصة لما ورد بينها هذا الشرط.

أما عن شرط اختصاص محكمة التحكيم، فيثور التساؤل عن الأساس الذي يتحدد بناء عليه الاختصاص، فإذا كانت الفقرة الأولى من المادة (٣٨٠) قد حددت أساس اختصاص المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم وفقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها، فما هو الحال بالنسبة لهيئة التحكيم؟

إن اختصاص هيئة التحكيم يتحدد إما بناء على اتفاق أطراف التحكيم عليه ، وفي هذه الحالة فإن خروج المحكمين على ذلك يعد خروجاً عن حدود اختصاصهم فإذا لم يتفق الأطراف على ذلك فيتم تحديد اختصاص المحكمين وفقاً للقانون الواجب التطبيق على التحكيم ، وعلى اتفاق التحكيم ، أو وفقاً للقواعد التي أحال إليها أطراف التحكيم.

وقد قررت اتفاقية جامعة الدول العربية لتنفيذ الأحكام لعام ١٩٥٢م أن شرط اختصاص المحكمين يتقرر وفقاً لما اتفق عليه الأطراف أو وفقاً للقانون الذي طبقه المحكم.

ويمكن أن يدخل في هذا الشرط الحالة التي يفصل فيها المحكمون في مسائل لم يتفق على حلها بالتحكيم ، أو فصلهم في مسائل تجاوز ما اتفق عليه الأطراف ، وقد ورد هذا في إحدى حالات رفض تنفيذ حكم المحكمين الأجنبي وفقاً لأحكام اتفاقية نيويورك ١٩٥٨.

الشرط الثالث : صحة تكليف الخصوم بالحضور وصحة تمثيلهم:

ويأتي هذا الشرط التقليدي تحت أسماء مختلفة منها احترام القواعد الأساسية للإجراءات أو احترام حق الدفاع أو الإجراءات الواجبة Due process وقد عبرت اتفاقية تنفيذ الأحكام الخليجية عن هذا الشرط بقولها: يرفض تنفيذ الحكم في الحالات الآتية: إذا كان الحكم غائباً، ولم يعلن الخصم المحكوم عليه بالدعوى أو الحكم إعلاناً صحيحاً (م ٢ فقرة ب من الاتفاقية).

ووفقاً للقانون القطري فإن هذا الشرط يقصد به احترام الإجراءات الأساسية وبخاصة حق الدفاع باعتبار ذلك أساساً من أسس التقاضي بوجه عام، ولا يمكن إنكاره.

ولا يكفي مجرد تقرير هذا الحق، بل يجب تمكين كل طرف من إبداء أوجه دفاعه والرد على حجج الطرف الآخر، فهو أهم ضمانات العدالة. وإن كان لجوء الأطراف بإرادتهم إلى التحكيم باعتباره قضاءً خاصاً فليس معنى ذلك أنهم قد تخلوا عن القواعد الأساسية للتقاضي وإلا فقد التحكيم مفهومه وهدفه.

وتجدر ملاحظة أمرين هامين بشأن هذا الشرط:

أولهما: أن هذا الشرط يتصل بشرط مهم آخر من شروط تنفيذ الأحكام في القانون القطري وهو عدم مخالفة النظام العام في قطر. حيث إن الإخلال بحق الدفاع يعد مخالفاً للنظام العام في أي قانون.

ثانيهما: هل عدم صحة تكليف الخصوم بالحضور أو عدم صحة تمثيلهم أمام هيئة المحكمين وكفالة حق الدفاع بوجه عام يتم تقريرها بناء على القواعد الإجرائية الواردة بالقانون الوطني أي في قانون دولة القاضي المطلوب منه التنفيذ أو في دولة مكان إجراء التحكيم أو صدور الحكم. أم أنه يجب الأخذ بتفسير مؤداه أن المقصود من ذلك هو انتهاك المبادئ الأساسية للإجراءات كتمثيل الخصوم في الدعوى وكفالة حقهم في الدفاع والمواجهة.

ويبدو أن الغلبة قد استقرت للاتجاه الثاني، ويبدو ذلك من آراء الفقهاء وتطبيقات القضاء في مختلف الدول الذي أكد أن رفض التنفيذ بناء على هذا الشرط لا يكون إلا في حالة الإخلال الجدي بالإجراءات الواجبة Due Process^(١).

(١) انظر في استعراض هذه الأحكام:

A.J.V. Den Berg, The New York Arbitration Convention 1958. Kluwer 1981, P.297.

ولعل المادة ١٩٨ مرافعات قطري تجسد ذلك بتقريرها أنه: " يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين بإجراءات المرافعات المنصوص عليها في هذا القانون عدا ما نص عليه في هذا الباب ، ويكون حكمهم على مقتضى القواعد ما لم يكونوا مفوضين بالصلح، وبشرط عدم مخالفة قواعد النظام العام والآداب". وهذا النص وإن كان وارداً بخصوص التحكيم الوطني إلا أن مؤداه التفرقة بين إجراءات المرافعات المقررة في القانون الوطني، وبين المبادئ الأساسية للإجراءات ، وترتيب رفض تنفيذ حكم المحكمين الأجنبي على مخالفة الحالة الثانية دون الأولى.

وعلى هذا فإن القاضي عليه أن يتحقق من صحة الإجراءات الخاصة بتكليف الخصوم بالحضور وتمثيلهم وكفالة حق الدفاع ومبدأ المواجهة أمام هيئة التحكيم التي أصدرت الحكم قبل أن يأمر بتنفيذ هذا الحكم في قطر.

الشرط الرابع: أن يكون الحكم قد حاز قوة الأمر المقضي طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته : (نهائية الحكم المطلوب تنفيذه).

ومقتضى هذا الشرط رفض التنفيذ إذا كان الحكم لم يصبح بعد نهائياً، والمرجع في ذلك هو قانون الدولة التي صدر فيها الحكم لا قانون الدولة المطلوب فيها التنفيذ. وهذا شرط بدهي أيأ كان التعبير عنه بنهائي أو ملزم أو حائز لقوة الأمر المقضي^(١) هو الحكم المستأهل للتنفيذ على إقليم الدولة، ويضمن هذا الشرط أيضاً استقرار المعاملات واحترام الحقوق المكتسبة^(٢) وليس من الحكمة الأمر بتنفيذ حكم عرضه للإلغاء فيما بعد ، ولذلك فقد أجمعت مختلف التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المعنية بتنفيذ الأحكام.

(١) في بيان الاختلافات بين هذه المصطلحات ، انظر : عزت محمد البحيري ، مرجع سابق، ص ٣٠٤ ومابعدها.

(٢) انظر : إبراهيم أحمد إبراهيم، التحكيم الدولي الخاص، مرجع سابق، ص ٣٢٣

وهنا يبدو الاختلاف الواضح بين الأحكام القضائية وأحكام المحكمين ، بصدد أعمال هذا الشرط. فإذا كانت أحكام القضاء في مختلف الدول تخضع لطرق الطعن المختلفة، فإن الأمر يختلف بالنسبة لحكم المحكمين فإن تشريعات الدول تختلف في منع أو إجازة الطعن في أحكام المحكمين ، كما تختلف أيضاً في طرق الطعن المتاحة ضد هذه الأحكام. فالقانون القطري يجيز استئناف أحكام المحكمين (م ٢٠٥ مرافعات - قطري) والطعن فيها بالتماس إعادة النظر (م ٢٠٦ مرافعات - قطري) ولا يجيز القانون السعودي ذلك، بينما تكون في سلطنة عمان غير قابلة لأي وجه من أوجه الطعن^(١).

ومن الملاحظ أنه في الدول التي تقرر إمكانية استئناف أحكام المحكمين فإنها تراه إجراءً ضرورياً عن طريق مراجعة الحكم مراجعة موضوعية أمام القضاء، ويحقق ذلك الرقابة القضائية التي تصون العدالة العامة بتصحيح المخالفات القانونية الصارخة التي يتضمنها حكم المحكمين ، ومن شأن ذلك توحيد المفاهيم بين هيئات التحكيم وتحقيق التماسك والوحدة بينها.

والأنظمة القانونية التي لا تجيز استئناف أحكام المحكمين قصدت إلى تدعيم التحكيم كوسيلة لجأ إليها الأطراف بإرادتهم ويقبلون بحكم التحكيم بشكل نهائي ، وبالتالي فلا حاجة إلى أن يرجع الأطراف إلى "محكمة قانون" مرة أخرى بشأن استئناف حكم المحكمين، ويكتفي في هذا الشأن بدعوى "بطلان حكم المحكمين" ويبدو أن هذا الاتجاه هو الذي ستكون له الغلبة.

واستئناف أحكام المحكمين يكون غالباً أمام المحاكم القضائية ، وفي أحوال قليلة قد يستأنف أمام هيئة تحكيمية أخرى وهو إجراء على غرابته موجود في بعض التشريعات وفي إطار التحكيم التي تجري في إطار اتحادات التجارة Trade associations^(٢). ولا يختلط إجراء استئناف الحكم أمام المحاكم الوطنية

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٤

(٢) راجع : عزت محمد البحيري « مرجع سابق ، ٣٠٢-٣٠٤ »

- كما قلنا - بدعوى بطلان حكم المحكمين والمنظمة لها المواد ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩ والتي ستكون بعون الله محلاً لبحث مستقل مستقبلاً.

وعلى هذا فالقاضي القطري يجب أن يتحقق من أن حكم المحكمين الأجنبي قد حاز قوة الأمر المقضي - أي أصبح نهائياً - وفقاً لقانون الدولة التي صدر بها، وذلك قبل أن يصدر أمره بتنفيذ هذا الحكم.

ويرفض الأمر بالتنفيذ أيضاً إذا كان قد حكم ببطلان حكم المحكمين في الدولة التي صدر بها.

الشرط الخامس : عدم تعارض الحكم مع حكم سبق صدوره من المحاكم القطرية:

يشترط لتنفيذ حكم المحكمين الأجنبي في قطر ألا يكون هذا الحكم متعارضاً مع حكم سبق صدوره من المحاكم القطرية. ويبدو واضحاً أن التعارض المقصود هنا هو التعارض مع حكم قضائي صادر من المحاكم القطرية دون أحكام المحكمين الصادرة في قطر حيث إن الشرط قد وضع لضمان احترام الأحكام القضائية القطرية حتى ولو لم يكن الحكم القطري حائزاً لقوة الأمر المقضي^(١) إلا في نطاق تطبيق اتفاقية تنفيذ الأحكام الخليجية^(٢)، ومن الممكن إعمال نتائج هذا الشرط بدون النص عليه صراحة، حيث إن الحكم الصادر من محاكم الدولة يعد عنواناً للحقيقة القضائية وبناء عليه فإن تنفيذ حكم أجنبي يناقض هذه الحقيقة يعد مساساً بالنظام العام في الدولة، وبالتالي يعد مبرراً لرفض التنفيذ.

ولكن الأمر يدق بخصوص طلب تنفيذ حكم أجنبي في قطر، وتبين أن هناك دعوى أمام المحاكم القطرية بشأن ذات النزاع دون أن يصدر حكم فيها، فهل تأخذ هذه الحالة حكم الحالة المنصوص عليها؟

(١) فؤاد رياض وساميه راشد، مرجع سابق ص ٤٧٦.

(٢) وقد وردت هذه الحالة لرفض التنفيذ في المادة (٢) فقرة (ج) من الاتفاقية المذكورة.

لم ينص المشرع القطري على ذلك صراحة، إلا أن هناك التزاماً في نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مصدره اتفاقية تنفيذ الأحكام بين هذه الدول، حيث جعلت هذه الحالة إحدى حالات رفض تنفيذ الحكم بقولها:

١- إذا كان النزاع الصادر في شأنه الحكم المطلوب تنفيذه محلاً لدعوى منظورة أمام إحدى محاكم الدولة المطلوب إليها التنفيذ « بين الخصوم أنفسهم، ويتعلق بذات الحق محلاً وسبباً »

ويبدو نص الاتفاقية مثلاً لاتجاه حديث يسوي حالة التعارض مع حكم وطني أو وجود دعوى في ذات النزاع أمام المحاكم الوطنية، حتى أن بعض التشريعات الحديثة تأخذ به كتشريع القانون الدولي الخاص السويسري (م ٢٧-٣) . والقانون الإيطالي (م ٧٩٧ من قانون المرافعات الإيطالي).

ورغم ذلك ، فإن توسيع النص الوارد في القانون القطري (م ٣٨٠/٤) ليشمل الحالة الأخيرة يصعب قبوله في خارج نطاق الالتزام في إطار دول مجلس التعاون، حيث إن الحكمة من النص وهي احترام الأحكام الوطنية لا تتحقق إلا في حالة تعارض حكم المحكمين الأجنبي مع حكم قطري. ويجدر ذكره أن هذا الشرط لم يرد لا في اتفاقية نيويورك ولا في اتفاقية جامعة الدول العربية لتنفيذ الأحكام باعتبار أنه يمكن أن تندرج تحت شرط عدم مخالفة النظام العام.

الشرط السادس: قابلية موضوع النزاع الصادر فيه حكم المحكمين للتحكيم

الأجنبي وفقاً لقوانين دولة قطر:

قررت المادة (٣٨١) مرافعات قطري ضرورة أن يتحقق القاضي الوطني من أن حكم المحكمين الأجنبي المطلوب تنفيذه في قطر صادراً في مسألة يجوز فيها التحكيم طبقاً لقوانين دولة قطر.

ويلحظ بداءة أن قابلية موضوع النزاع للتسوية بطريق التحكيم تخص أولاً اتفاق التحكيم حيث تعد شرطاً من شروط صحته ، ووفقاً للقانون القطري شأنه شأن القوانين الأخرى يحدد نطاق التحكيم فلا يجعله صالحاً لكل المنازعات « فالمادة

(١٩٠) مرافعات - قطري تقرر أنه: "ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لايجوز فيها الصلح" وهو نفس نص المشرع المصري في القانون التحكيم رقم(٢٧) لسنة ١٩٩٤م(١١). وتعد مسألة القابلية للتحكيم Arbitrability من المسائل الشائكة متعددة الجوانب والتي تختلف فيها الرؤى الوطنية ، فما تعتبره بعض الدول مجالاً للتحكيم قد لا تعتبره الدول الأخرى كذلك، ولذلك فقد أخذ جانباً مهماً من مناقشات مؤتمر نيويورك الذي انتهى إلى وضع اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨^(١).

ويأتي موقف المشرع القطري وسطاً ، حيث لم يضع نطاقاً ضيقاً للتحكيم، ولعل شرط عدم مخالفة الحكم للنظام العام والآداب في قطر . تتداخل مع هذه الحالة . لدرجة أن البعض قد يعتقد أن النص عليها يعد من قبيل التزيد . نظراً لكون مسألة القابلية للتحكيم تشكل جزءاً من المفهوم العام للنظام العام، ولكن هذا الاعتقاد يمكن دفعه بأمرين:

الأول : أن السوابق القضائية في كثير من الدول فرقت بين الأمرين فليس كل أحكام التحكيم الصادرة بشأن منازعات لا يجوز تسويتها بطريق التحكيم تعد في نفس الوقت مخالفة للنظام العام^(٢).

الثاني : أن فكرة النظام العام أوسع وأشمل من فكرة القابلية للتحكيم ، فكون مسألة ما قابلة أو غير قابلة للحل بالتحكيم بالإضافة لاتصالها بمصالح سيادية للدولة فإنها قد تتحدد على أساس طبيعة هذه المسألة.

وقد قرر القانون القطري أن المرجع في تحديد قابلية أو عدم قابلية المسألة الصادر فيها حكم المحكمين الأجنبي إنما يكون طبقاً لقوانين دولة قطر، أي الدولة المطلوب فيها تنفيذ الحكم، وهو ما قرره الاتفاقيات الدولية المعنية بتنفيذ أحكام المحكمين ومنها اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨.

(١) راجع : وثائق الأمم المتحدة تحت رقم :

UN Doc. E/conf. 26/SR,11

(٢) عصام الدين القصبى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ . وانظر: عزت محمد البحيري، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

ورغم ذلك فقد حاول البعض^(١) توجيه النقد إلى هذه القاعدة المستقرة . باعتبار أن تحديد دائرة أو نطاق القابلية للتحكيم يرجع إلى اعتبارات داخلية خاصة بكل دولة على حدة . فإذا استبعدت دولة ما المنازعات المتعلقة بنشاط اقتصادي معين من دائرة القابلية للتحكيم فإنها تهدف إلى حماية هذا النوع من النشاط بالنسبة لنطاقها الوطني ولا يمتد إلى الدول الأخرى.

ولكن القاعدة السابق الإشارة إليها والتي قررها القانون القطري ، هي التي استقرت وأيدها أغلب الفقهاء على أساس صراحة النصوص والإجماع القضائي للمحاكم الوطنية على قاعدة خضوع مسألة القابلية للتحكيم في مرحلة التنفيذ إلى قانون الدولة المطلوب فيها التنفيذ. وأن الأخذ برأي مغاير من شأنه جعل القاضي الوطني يبت في أمر تنفيذ حكم محكمين أجنبي في الوقت الذي تتقرر فيه مسألة قابلية موضوع النزاع للحل بالتحكيم وفقاً لقانون آخر. وعلى هذا فإن القاضي الوطني يقضي برفض التنفيذ إذا تبين له أن موضوع النزاع الصادر فيه حكم المحكمين الأجنبي غير قابل للحل بالتحكيم وفقاً للقوانين السارية بدولة قطر حتى وإن كان هذا الموضوع يجوز حله بالتحكيم وفقاً للقانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم.

وقد حدث تطور مهم وكبير في أعمال هذا الشرط في كثير من الدول، ومؤدى هذا التطور أن القابلية للتحكيم قد تختلف وفقاً لقانون الدولة الواحدة تبعاً لما إذا كان الأمر يتعلق بعلاقات داخلية أم بعلاقات ذات طابع دولي ، ففي إيطاليا لا يجوز التحكيم في المسائل المتعلقة بالعلامات التجارية، ومع ذلك لا ترفض المحاكم هناك أحكام المحكمين الأجنبية الصادرة في مثل هذه المنازعات، وظهر ذلك أيضاً في الولايات المتحدة ، حيث قرر القضاء هناك أن عدم قابلية النزاع للتحكيم يجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً.^(٢)

(١) P. Sanders, "The New York convention" in international commercial arbitration, v II, 1960, P.393.

(٢) ومن أهم أمثلة ذلك: النزاع الذي كان قائماً بين شركة مصرية (راكتا) وبين شركة أمريكية ، وعندما دفعت الشركة الأمريكية بوجوب رفض تنفيذ حكم المحكمين في الولايات المتحدة لاتصاله بالمصلحة

ويلاحظ أن اتفاقية نيويورك وهي أهم اتفاقية دولية في مجال تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية قد أعطت للدول المنظمة حق التحفظ عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام... أنها ستقصر تطبيق الاتفاقية على الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين في المنازعات الناشئة عن روابط القانون التعاقدية أو غير التعاقدية التي تعتبر تجارية وفقاً لقانونها الوطني (م ٣/١ من الاتفاقية المذكورة).

ويلاحظ أخيراً أن اتفاقية تنفيذ الأحكام بين دول مجلس التعاون الخليجية لم تنص على هذه الحالة لرفض تنفيذ الحكم في الدول المتعاقدة ، ولكنها وضعت قيداً يتعلق برفض التنفيذ إذا كان الحكم صادراً ضد حكومة الدولة المطلوب إليها التنفيذ، أو ضد أحد موظفيها . عن أعمال قام بها أثناء الوظيفة أو بسببها فقط (م ٢/٢ هـ من الاتفاقية المذكورة).

الوطنية الأمريكية . رفضت المحكمة هذا الدفع مبررة ذلك بأن عدم قابلية النزاع للتحكيم لمساسه بالمصلحة الوطنية يجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً ، فعدم تنفيذ عقد تجاري لا يعد سبباً مبرراً لإهدار المصلحة الوطنية الأمريكية ، وأن دخول الولايات المتحدة في نزاع تجاري ما لا يعني تأثر مصالحها الوطنية تبعاً لذلك .

انظر حكم محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة ، الدائرة الثانية ، ٢٣ ديسمبر ١٩٧٤ .
ونفس الأمر تكرر في مسائل لا يجوز تسويتها بطريق التحكيم طبقاً للقانون الأمريكي، ولكن محكمة أمريكية أخرى (محكمة مقاطعة كولومبيا في ١٨ يناير سنة ١٩٨٠) في قضية تأمين ليبيا لشركة البترول الليبية الأمريكية (اليامكو) رفضت المحكمة تنفيذ حكم المحكمين لتعلق التأمين بعمل من أعمال سيادة الدولة وهو ما لا يجوز تسويته بالتحكيم وفقاً للقانون الأمريكي، ويجدر أن المحكمة الأمريكية رفضت الدفع الذي تقدمت به ليبيا استناداً إلى حصانتها كدولة وعدم جواز تنفيذ الحكم ضدها استناداً إلى أن لجوء الدولة إلى التحكيم التجاري فإنها بذلك تكون قد تنازلت عن حصانتها.
في عرض هذه الأحكام وغيرها انظر : عزت محمد البحيري « مرجع سابق ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

وفي حصانة الدولة وتنفيذ أحكام المحكمين ، انظر : المرجع السابق ، ص ١٨٨ - ٢٠٥

الشرط السابع : عدم مخالفة حكم المحكمين الأجنبي للنظام العام أو الآداب العامة في دولة قطر.

يعتبر النظام العام وسيلة وقائية تستخدمها الأنظمة الوطنية لحماية الأسس السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي تقوم عليها مجتمعاتها. ويمكن القول أن شرط عدم مخالفة الحكم للنظام العام في الدولة المطلوب فيها التنفيذ مجمع عليه في كل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية^(١). فلا شك أن كل الدول على اختلاف نظمها القانونية والسياسية والاجتماعية يوجد بها قواعد أساسية Basis rules أو ما يمكن تسميتها بشروط المحافظة على كيان الدولة ومصالحها ، وبالتالي فإن أي حكم محكمين يستبعد تنفيذه إذا ما تعارض مع هذه القواعد لما يمثله ذلك من تهديد أو تعارض مع مصالح الدولة. ولا يشترط أن تكون المخالفة هنا في مضمون الحكم أي فيما قضى به الحكم من أمور موضوعية، بل يمتد ليشمل مخالفة الحكم للإجراءات الضرورية كعدم المساواة بين أطراف النزاع أو عدم احترام مبدأ المواجهة أو عدم كفالة حق الدفاع - كما سبق القول.

إن فرفض تنفيذ حكم المحكمين الأجنبي يتحقق عندما ينتهك هذا الحكم القواعد الأساسية للأخلاق والعدالة في الدولة المطلوب فيها التنفيذ سواء تعلقت هذه القواعد بالمرتكزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة أو بمخالفات إجرائية خطيرة وقعت في نظر النزاع أثناء التحكيم.

ورغم ذلك فقد ظهر اتجاه يطالب الدولة بأن تراعي - عند تطبيق هذا الشرط - طبيعة المعاملات الدولية وحقيقة تقارب المسافات بين الشعوب وثورة المواصلات والاتصالات حتى أصبح العالم كأنه قرية صغيرة ، إذ أن إقامة التوازن بين هذا وبين مصالح الدولة يجب أن يكون جوهر فكرة النظام العام.

(١) ماعدا اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى المعقودة عام ١٩٦٥، حيث لم تجز للدولة المطلوب فيها تنفيذ حكم المحكمين الصادر في إطار هذه الاتفاقية أن تدفع بالنظام العام لرفض التنفيذ.

ونظراً لمبالغة المحاكم في الدول المختلفة في استخدام هذا الدفع في مجال تنفيذ الأحكام الأجنبية، فقد بلور الفقه فكرة النظام العام في العلاقات الدولية والتمييز بينها وبين فكرة النظام العام في النطاق الداخلي للدولة، وذلك مراعاة لاعتبارات المعاملات الدولية، فقد اعتمد الفقه والقضاء فكرة النظام العام المخفف والذي يفرق بين نشوء الحق وإرادة الاحتجاج به بمعنى أن الدولة وإن كانت تمنع في نشوء العلاقة بداءة فإن ذلك لا يتطلب بالضرورة أن تعارض في تنفيذ الحكم الأجنبي الذي أقر هذه العلاقة^(١)، ورغم ذلك بقي لفكرة النظام العام طابعها الوطني الخالص ، وهو وإن تأثر بالمتغيرات الدولية إلا أن ذلك لم يغير من جوهره، فالمحكمة الوطنية وهي تعمل الدفع بالنظام العام إنما تهدف إلى حماية النظام السياسي والاقتصادي للدولة التي تتبعها ، خصوصاً إذا كانت الدولة لديها مرتكزات وأسس لا يمكن المساس بها، وقد ترجمت اتفاقية تنفيذ الأحكام الخليجية هذا بجعلها هذا الشرط أول حالات رفض تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، بل أن الاتفاقية المذكورة قد فسرت في بيان مضمونه بقولها: (المادة ٢ أ): "يرفض تنفيذ الحكم إذا كان مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، أو أحكام الدستور ، أو النظام العام في الدولة المطلوب إليها التنفيذ".

ولو نصت الاتفاقية على مخالفة النظام العام فقط لكفى إذن أن أحكام الشريعة الغراء وأحكام الدستور تدخل في مفهوم النظام العام في قطر وفي جل الدول العربية والإسلامية^(٢).

وقد أظهر التطبيق القضائي في كثير من الدول مرونة في تطبيق هذا الشرط في مجال المعاملات الدولية وخصوصاً مجال التجارة الدولية.



(١) وقد نصت بعض التشريعات (كالقانون الفرنسي) صراحة على التمييز بين النظام العام الداخلي والنظام العام الدولي

(٢) وقد ظهر اتجاه يقول بفكرة نظام عام دولي يطو على الدول ، وقد قوبل هذا الاتجاه بنقد شديد من الفقهاء . انظر في عرض ذلك: عزت محمد البحيري، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ وما بعدها.

خاتمة وتوصيات

إن ازدياد أهمية التحكيم في الوقت الحالي يعود ببساطة إلى ما يتمتع به هذا النظام من مزايا تجعل الأفراد يقبلون على الالتجاء إليه في المعاملات الدولية كوسيلة سريعة ومرنة ومحيدة وتراعي التخصص.

ولضمان الفعالية لهذا النظام الذي أصبح الوسيلة الأولى لحل المنازعات ذات الطابع الاقتصادي كان لابد من الاعتراف للحكم - باعتباره نتيجة التحكيم والغرض منه - بالقوة التنفيذية ليس على مستوى التحكيم الوطني بل بالنسبة لأحكام المحكمين التي تصدر في الخارج ويراد تنفيذها في الدولة إعمالاً لمقتضيات وضرورات الحياة القانونية المعاصرة. وهذا ما حدى بالمشرع القطري بالنص في قانون المرافعات على السماح بتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية بشروط معينة قصد منها حماية النظام القانوني القطري بوجه عام. كما اهتم بتقنين قواعد التحكيم في صلب قانون المرافعات وأعطى الحرية للأطراف باللجوء إليه وعدم التقيد بقواعد المرافعات بل وعدم التقيد بقواعد القانون في حالة ما إذا كان المحكم مفوضاً بالصالح كل ذلك بشرط عدم مخالفة النظام العام في الدولة. وهذا إن دل فإنما يدل على رغبة أكيدة في تدعيم التحكيم باعتباره قضاءً خاصاً اعترفت به الشريعة الإسلامية وكل القوانين الوضعية.

ولقد اتضح أن المعيار الذي يأخذ به القانون القطري لتحديد جنسية حكم المحكمين هو معيار مكان صدور الحكم ، وهو المعيار الغالب والذي أخذت به الاتفاقيات الدولية المعنية بتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية وعلى رأسها اتفاقية نيويورك ١٩٥٨.

كذلك نهج القانون القطري نهجاً وسطاً فيما يتعلق بمعاملة حكم المحكمين الأجانب، وذلك بإقراره بنظام الأمر بالتنفيذ بأسلوب المراقبة ، وليس عن طريق مراجعة الحكم موضوعياً. وهو الاتجاه الغالب أيضاً.

وكذلك أعمل القانون القطري مبدأ علو القانون الدولي الاتفاقي بنصه على أن العمل بالقواعد الواردة بشأن معاملة الأحكام الأجنبية لا يخل بالقواعد التي تنظمها الاتفاقيات التي انضمت أو ستنضم إليها قطر.

ولقد نالت مسألة تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية اهتماماً كبيراً وتطوراً بارزاً في مختلف الدول وذلك عن طريق إصدار التشريعات الوطنية ، و الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بنفاذ الأحكام عبر الدول.

لما كان ذلك ، فإنه يجدر بي أن أنتهي إلى بعض التوصيات والاقتراحات:

أولاً : أنه قد أصبح ضرورياً إصدار قانون خاص بالتحكيم يعالج مسأله على ضوء التطورات التي لحقت ، وعلى وجه الأخص نفاذ الحكم ، حيث قد اتضح عدم ملائمة تشبيه أحكام المحكمين الأجنبية بأحكام القضاء الأجنبية.

ولا يخفى أن إصدار مثل هذا القانون من شأنه العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتبار أن التحكيم هو الوسيلة التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي ، حيث إن مسألة تسوية المنازعات تعد أمر أساسياً وحيوياً لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً : دراسة الانضمام إلى الاتفاقية الأهم لتنفيذ أحكام المحكمين على المستوى الدولي ، وهي اتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها لسنة ١٩٥٨ والتي انضمت إليها معظم دول العالم، بحيث أصبحت قواعد هذه الاتفاقية بمنزلة النظام الغالب لتنفيذ أحكام المحكمين

على المستوى الدولي. خاصة وأنه يمكن للدولة المتعاقدة أن تبدي تحفظاً مؤداه أنها ستقتصر تطبيق الاتفاقية على الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الصادرة في إقليم دولة أخرى متعاقدة " حتى تضمن الدولة توفير مبدأ المعاملة بالمثل.

ثالثاً : وجوب الاهتمام بإنشاء ودعم مراكز ومؤسسات التحكيم ، فقد لوحظ أنها تساهم بشكل فعال في تدعيم وتطوير التحكيم عن طريق اختيار المحكمين الأكفاء ، وقد ساهمت هذه المراكز والمؤسسات في ظهور ما يعرف بالتنفيذ الإداري أو التلقائي لأحكام المحكمين دون منازعة.

رابعاً : الاهتمام بوضع التحكيم التجاري على خارطة الدراسات القانونية في مرحلتي الدراسة الجامعية الأولى والدراسات العليا باعتبار ذلك من الوسائل الفعالة لزيادة الوعي والمعرفة بالتحكيم الذي أصبح بلا شك وسيلة لحل المنازعات سواء على مستوى الأفراد أو الشركات وسواء على النطاق الوطني أم على مستوى العلاقات التجارية الدولية.

